المغتربون.. العيش على نار الوعود

يعيش المغترب اليمني مأساة الاغتراب مرتين .. الأولى في وطن الاغتراب وما يعانيه من قسوة الاجراءات المتخذة بحقهم، والثانية مع سفاراتنا في بلاد المهجر وصولاً إلى معاناة لا تنتهي في أروقة وزارة المغتربين في الداخل .. ليغدو حالهم بين عسرين.

والأسوأ بين كل ذلك الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية الشقيقة على صعيد قانون العمل وتنظيم العمال والتي قد تنذر بمخاطر جمة أبرزها عودة كثير من المغتربين ممن لا يمتلكون تأشيرة دخول إلى المملكة .. أو من لم يتمكنوا من تصحيح أوضاعهم خلال المدة التي حددتها المملكة مؤخراً ..

المواجهة التالية تطرح القضية بأبعادها خاصة بعد قرارات رئاسية تقضي بإعادة هيكلة وزارة المغتربين .. نتابع:

أجرت المواجهة/ أسماء البزاز

نائب رئيس المجلس الأعلى للجاليات حول العالم صائل رباع

7 ملايين يمني حول العالم يبحثون عن حقوقهم وسط تباطؤ الداخل

● صائل رباع

ما هو الدور الذي يقوم به المجلس الأعلى للجاليات اليمنية حول العالم؟

- المجلس الأعلى للجاليات هو منظمة مجتمع مدني ويتكون من رؤساء الجاليات اليمنية حول العالم تم إشهارها في 1/½2013 أثناء انعقاد الملتقى الأول للجاليات اليمنية في صنعاء وقد حظيت بدعم وتبني رئيس الحكومة وعدد من المسئولين في حينه، وتهدف إلى تسليط الضوء على مشاكل وهموم المغتربين اليمنيين حول العالم والعمل على ضمان الحقوق الاجتماعية والسياسية للمغتربين وضمان مشاركتهم في بناء الوطن كونهم جزءاً أصيلاً من المجتمع اليمني .

الكفيل

*** تعلمون جيداً معاناة المغترب اليمني في بقاع الأرض وخاصة في الدول التي تشترط كفيلاً للمغترب اليمني ..ما هي صور المعاناة التي تصلكم؟**

- تختلف معاناة وهموم المغترب اليمني باختلاف بلاد الاغتراب والمهجر ففي البلاد غير الناطقة بالعربية تظهر مشاكل الانتماء للهوية والحاجة لبرامج التوعية الدينية لربط النشء في تلك البلدان بوطنهم وتعزيز انتمائهم للوطن.

بينما في البلدان العربية والخليجية خصوصاً تظهر مشاكل من نوع آخر أهمها التعديلات التي تطرأ على قوانين العمل في تلك البلدان.

وكون المملكة العربية السعودية هي أكبر البلدان الحاضنة للعمالة اليمنية في الخارج حيث يقارب عدد أبناء الجالية اليمنية في المملكة المليوني مغترب، هؤلاء المسجلون رسمياً خلاف المجهولين والمقيمين بصورة غير شرعية، ويعدون الجالية اليمنية الأكبر خارج الوطن، وقد صدرت تعديلات مؤخرا على قانون العمل السعودي تقضي بعدم السماح للمكفول بالعمل عند غير الكفيل وأيضاً تنظيم مسألة استقدام العمالة وظهور قوانين معقدة بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص والمجالات التجارية، وتكبر المشكلة اليوم لأن المغتربين اليمنيين كانوا في السابق يقومون بشراء التأشيرات من وسطاء ويدخلون إلى المملكة -مثلاً- للعمل في السوق السعودية بحرية وفي ظل عدم وجود قوانين ميسرة تسمح لليمنيين بممارسة الأعمال التجارية بأسمائهم تزداد المعاناة أكثر فأكثر.

*** وما تداعيات ذلك ؟**

- بالتأكيد تضرر العمالة اليمنية العاملة عند غير الكفيل الأصلي بحيث لم يعد في مقدورهم العمل إلا عند كفيلهم الأصلي والذي هو بالأصل لا يوفر أي عمل لهم وإنما استقدمهم للإتجار بالتأشيرات فقط.

أيضاً تضرر التجار اليمنيين الذين كانوا يمارسون التجارة تحت أسماء كفلاء سعوديين من قانون التستر والذي يقضي بمصادرة أملاك وترحيل كل من يثبت أنه يتاجر باسم سعودي.

كما تضرر من يريدون تصحيح أوضاعهم من العمالة اليمنية بقانون النطاقات والذي يقضي بأن على كل صاحب مؤسسة لديه عمالة وافدة أن يقوم بتشغيل 10% من السعوديين في مؤسسته.

لقد تسببت هذه الإجراءات وغيرها في وضع المغترب اليمني أمام عائق قانوني كبير خلال ممارسة عمله، وأيضاً أمام قانونية وضعه حتى مع الذين يحملون إقامات عمل صالحة فقد وجدوا أنفسهم مجبرين للعمل لدى كفيلهم الأصلي فقط والذي كما أسلفنا في أغلب الأحيان لا يكون لديه مجال للعمل وإنما أصدر التأشيرات فقط للمتاجرة بها.

لجنة باءت بالفشل

*** وماذا عن اللجنة الحكومية المشكلة لتصحيح أوضاع العمالة اليمنية؟**

- حتى لا تحدث كارثة اقتصادية في اليمن فقد سعى المجلس خلال الفترة الماضية حثيثاً لدفع الحكومة اليمنية لعمل شيء للتخفيف من وطأة القرارات الأخيرة الخاصة بتصحيح أوضاع العمالة اليمنية بالمملكة العربية السعودية وشكلت لجنة وزارية لهذا الموضوع وحضر بعض أعضاء المجلس اجتماعات اللجنة الوزارية وصاغوا مطالبهم للحكومة في رسالة على أن توجه رسالة من رئيس الجمهورية لخادم الحرمين الشريفين ويتوجه بها وفد من الحكومة اليمنية؛ وطالبت الرسالة أن يكون هناك حلول واستثناءات للعمالة اليمنية؛ بحكم ما يربط البلدين من أواصر الجوار والأخوة، وطبقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين وكون اليمن عضواً في مكتب العمل الخليجي ولظروف المرحلة التي يمر بها اليمن وأسوة بأبناء الجاليات الفلسطينية والبورمية وغيرها من الجاليات التي منحت استثناءات من بعض قرارات وزارة العمل السعودية.

وقد أُعدت الرسالة ولكن من رئيس الوزراء وليس من الرئيس وتوجه بها وزير الخارجية إلى المملكة إلا أن نتائجها لم تكن جيدة.

*** وماذا عن المغتربين الذين لم يتمكنوا من تسوية أوضاعهم ؟**

- هي كارثة اقتصادية حقيقية في حال تم ترحيل الآلاف من أبناء الجالية الذين لم يستطيعوا تسوية أوضاعهم، ومن هنا يجب على الجميع التعاون للتخفيف من وطأة الكارثة من خلال تشكيل خلية أزمة فوراً من الحكومة للعمل على تسهيل استقبال العائدين.

كما نطالب بمنح العائدين إعفاءات جمركية وضريبية كونهم منكوبين . ونطالب بفتح المدارس وإنشاء مخيمات للعائدين من الفقراء والمعدمين والأسر ومجهولي الهوية ، ونطالب بتشكيل لجنة من القانونيين لحصر القضايا التي تستحق التعويض وكذلك لرفع قضايا دولية ضد المتاجرين بالبشر الذين باعوا التأشيرات الوهمية للعمالة اليمنية، وتوفير فرص الاستثمار لمن يرغب من المغتربين وحماية أموال العائدين .

الاهتمام الحكومي

*** وماذا قدمت الدولة لأبنائها المغتربين خاصة في الجارة السعودية ؟**

- دعيني أوضح أن أكثر معاناة العمالة اليمنية الموجودة في المملكة عدم الاهتمام الرسمي والازدواج الحاصل بين أداء الوزارات حيث لم يتم تنظيم عملية الاغتراب والدليل كثافة عدد المغتربين في السعودية والذي بسببه وصلوا إلى هذه الحالة.

فقضية المغترب اليمني منسية سياسياً واجتماعياً، وسفاراتنا بالخارج تتعامل مع المغترب اليمني على أنه مصدر دخل فقط وليس له أي حقوق، وللأسف فإن الفساد الموجود في بعض السفارات لا يوازيه أي فساد آخر، كما أن الحقوق السياسية للمغترب مغيبة بشكل كلي فمثلاً حق المغترب في الانتخاب والترشيح للوظائف العامة كلها حقوق مقررة وصدرت بها قرارات جمهورية ولم ينفذ منها شيء حتى الآن ولم يسبق للمغترب اليمني أن شارك في أي عملية اقتراع انتخابية, علماً بأن اليمن هو البلد الوحيد الذي 30% من سكانه هم من المغتربين.

كما لا يفوتني أن أطالب الرئاسة بأن تخصص مستشاراً خاصاً لرئيس الجمهورية يكون مختصاً بشئون الاغتراب ويكون من المغتربين حتى يكون حلقة الوصل بين المغتربين الذين يمثلون ثلث عدد السكان (7 ملايين مغترب حول العالم تقريباً) وبين رئيس الجمهورية.

*** وكيف تتعامل وزارة المغتربين مع قضاياكم ؟**

- وزارة المغتربين لا تملك صلاحيات واسعة ورغم القرارات الأخيرة التي قضت بأن من حق الوزارة تعيين ملحقين للاغتراب في سفاراتنا في الخارج إلا أنه وحتى الآن لم تمكّن من ذلك ونطلب من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تمكين الوزارة من أداء عملها وبعدها سنكون أول من يحاسب الوزارة إذا أخطأت وأول من يشكرها إذا أحسنت , فهي الملجأ الوحيد للمغترب.

رؤية المغتربين

*** ماذا عن رؤية المغتربين تجاه الإسهام في تطوير الداخل ؟**

- لقد عمدنا إلى بلورة رؤية وطنية موحدة حول حقوق المغترب ودوره في التنمية داخل الوطن وقد صغناها مبدئيا في ما يلي:

"الوصول عبر التنمية المستدامة إلى واقع مستقر للمغترب اليمني في بلدان الاغتراب يضمن حصوله على أفضل الخدمات وضمان مصادر دخله حتى بعد تقاعده وإتاحة المجال أمامه للقيام بدوره في التنمية داخل الوطن على أكمل وجه مع ضمان حقوق المغترب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإتاحة المجال له للعودة للوطن كريماً معززاً متى ما شاء وباستخدام أفضل الحلول وصولاً إلى الأهداف التي تنشدها رؤية اليمن حتى العام 2025م من خلال رؤية تكاملية لجزيرة عربية متطورة ومتكاملة وتتماشى مع اتفاقيات التجارة الحرة وعالم الحداثة ومفاهيم العولمة".

ونحن الآن بصدد اعتمادها للترويج لها كرؤية اليمن للعام 2025م أسوة ببقية بلدان المنطقة التي وضعت خططها للعام 2025م بحسب توصيات المنظمات الدولية وصولاً إلى تنمية مستدامة في الشرق الأوسط.

وكيل وزارة المغتربين لقطاع الجاليات والرعاية عبدالقادر همام:

نتابع قضايا المغتربين باهتمام كبير، والمؤتمر الرابع فرصة لطرح المظالم وحلها مباشرة

● عبدالقادر همام

*** تعالت الأصوات المنددة بإهمال الوزارة لقضايا المغتربين .. ماردكم على ذلك ؟**

- بالعكس الوزارة في تفاعل كبير ونشاط دائم بمتابعة قضايا المغتربين اليمنيين في مختلف أنحاء العالم، وما ورد على لسان بعض الأخوة المغتربين قد يكون نوعاً من المبالغة والإجحاف بحق الوزارة، لا لشيء إلا لأن المغترب يهمه فقط الانتصار لقضيته سواء أكانت قانونية أو غير قانونية، وليس كل ما يشكون منه حقيقة، لكن لهم حقوقاً علينا ولنا عليهم حقوق، لكن الحقيقة بين أيدينا كمّ هائل من القضايا ويتم التعامل المباشر مع سفاراتنا ومختلف القنصليات التابعة لنا حول العالم بخصوصها دون إبطاء وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وعدد من مرافق الاتصال ونأمل سرعة التجاوب معها وحلها.

*** وماذا بخصوص قضايا العمالة في دول الجوار بخاصة المملكة العربية السعودية.. لأنها حديث الساعة ؟**

- أبشر الجميع بأنه بعد القرار الجمهوري (143) الذي صدر مؤخرا بإعادة هيكلة الوزارة وفتح قطاع في الوزارة خاص بتنظيم الهجرة وهو القطاع الذي كان مهملا وتسبب ذلك بإهمال قضايا المغتربين وبغيابه، كان حال المغتربين غير منظم مما عرضهم للاستغلال في الداخل والخارج بعد أن كانت المسألة عشوائية بيد المكاتب والمستقبلين، لكن هذا القطاع من شأنه أن يحفظ حقوق العامل في إطار مراقبة عقود العمل ومعايير العمالة من حيث الكفاءة والخبرة والمهنة.

كما أن قيادة الوزارة تؤكد لجميع المغتربين أن الحكومة ستتعامل مع كافة القضايا التي يطرحها المغتربون اليمنيون بجدية وبما يخدم مصالحهم ووطنهم.

ودعت رؤساء الجاليات اليمنية والمغتربين اليمنيين إلى دعم عملية التنمية في وطنهم من خلال الاستثمارات واستعداد الوزارة لتذليل كافة المشاكل التي تواجههم بما يقدم خدمات أفضل للمغتربين من خلال استصدار التشريعات اللازمة.

مسجونون في دول الاغتراب

*** وماذا عن قضايا المعتقلين والمسجونين خاصة بعد ترويج أخبار أنهم يخضعون لمحاكمات غير عادلة ؟**

- نحن على متابعة دائمة لقضاياهم عن طريق الجاليات والانتربول ونتأكد من نوع القضية وسير مجرى المحاكمات نحو العدالة واذكر لكم مثالاً ما حدث مؤخرا وهو قيام السلطات السعودية في إحدى المناطق بتنفيذ حكم الإعدام والصلب بحق خمسة يمنيين لإدانتهم بارتكاب جرائم عديدة، حيث قاموا بتشكيل عصابة وارتكاب عدد من الجرائم في عدة مناطق بالمملكة العربية السعودية، وسرقة المحال التجارية وقتل مواطن سعودي وصدر بحقهم صك شرعي مصدق من محكمة الاستئناف ومن المحكمة العليا بإنفاذ ما تقرر شرعا بحق المذكورين، وقد تناقلت مواقع إخبارية هذه الحادثة بأنها محاكمة تمت بصورة غير عادلة وأن الوزارة لم تحرك ساكنا إزاءها وما حدث حقيقة هو أننا تواصلنا على التو مع السفارة والجالية اليمنية هناك وتابعنا القضية من ألفها إلى يائها وتأكدنا من صحة القضية وعدالة الحكم، كما أن هناك غيرها من قضايا السجناء اليمنيين المغتربين في سلطنة عمان وإثيوبيا وما تقوم به الوزارة حالياً هو متابعة قاضياهم أولاً بأول، وهذا هو شأننا مع المغتربين اليمنيين في كل أنحاء العالم.

*** تتحدث وسائل الإعلام عن ترحيل الآلاف من الشقيقة السعودية وبعض هذه الوسائل تضعها تحت أبعاد سياسية ما صحة ذلك ؟**

- هذه أخبار ملفقة فالمسألة طبيعية جداً لا سياسية ولا اقتصادية ولا تحمل أي منزلق آخر يجعل منها أزمة، فالعلاقات متميزة بين اليمن والسعودية، وهناك مؤشرات إيجابية في إطار قانون المهن بالمملكة ووضع العامل بالإضافة إلى وضع تعديلات لتحسين أوضاعهم، حتى مع نظام الكفالة فقد يسافر المغترب بضمانة كفيل ومن ثم يعمل مع كفيل آخر ولهذا فالمملكة يسرت ذلك بأنه لا مانع في حالة أراد المغترب تحسين وضعه مع الكفيل الجديد، وتأتي حالات أن الكفيل السابق تحت وضع الخط الأخضر لا يسمح للعامل بالنقل وهنا تكمن المعاناة.

*** ما الجديد بالنسبة للمرحلين من المغتربين؟**

- الحقيقة تكمن أن هؤلاء مقيمون غير شرعيين بالمملكة مخالفون اللوائح والقوانين دخلوا عبر منافذ مختلفة ومغايرة لنظام الإقامة ولكن ما نتمنى مراعاته من الجانب السعودي بخصوص هؤلاء المرحلين مراعاة المواليد اليمنيين في السعودية لأنهم الآن بحكم مجهولي الهوية من فئة (البدون) من الجيل الثالث والرابع والخامس وتكمن الإشكالية في إثبات هويتهم.

جدية السفارات

*** المغتربون يستنكرون عدم جدية السفارات في التعامل مع مطالبهم وقضاياهم؟**

- هذه قضية وزارة الخارجية ومع ذلك نحن لا نستهدفها ولا نعنيها فالقصور موجود على مستوى الدولة ووزارة المغتربين ولكننا نبشر طيورنا المهاجرة بأنه مع القرارات الرئاسية الجديدة واهتمام القيادة السياسية بقضاياهم ستنجلي كل أنواع المعاناة في الوقت القريب.

مؤتمر المغتربين

*** سمعنا بأنكم بصدد إقامة المؤتمر الرابع للمغتربين، ما الجديد فيه ؟**

- سيتمكن المغتربون من طرح قضاياهم ومعاناتهم ومظالمهم أمام المسئولين من مختلف مرافق الدولة ووزاراتها والمساهمة بقدر الإمكانيات المتاحة في حلها.

وسنتعامل مع كافة القضايا التي يطرحها المغتربون اليمنيون بجدية وبما يخدم مصالحهم ووطنهم، وقد أقرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الرابع للمغتربين في أول اجتماع لها برئاسة وزير شؤون المغتربين مجاهد القهالي، مطلع أكتوبر المقبل موعداً لانعقاد المؤتمر بصنعاء وتم تسمية اللجان المنبثقة عن اللجنة التحضيرية وعددها ثماني لجان رئيسة وكذا تسمية أعضائها.

وسيحضر المؤتمر معظم رجال المال والأعمال والخبرات اليمنية وقيادات المغتربين ورؤساء الجاليات حول العالم وسيستضيف عددا من الشركات الكبرى والمستثمرين من كل أنحاء العالم.

برامج استقطابية

*** ماذا عن الخطة الاستثمارية التي أعدتها الوزارة للمغتربين؟**

- في الحقيقة تمتلك بلادنا العديد من الكفاءات المهاجرة والعقول المفكرة ورجال المال والأعمال، ولهذا حرصت الوزارة على خلق برامج استقطابية لفتح مجالات الاستثمار وجعله من أبرز أولويات المؤتمر القادم في عدد من الوثائق والأدبيات المنهجة ورسم خطط استراتيجية تنموية تهدف لانتشال الاقتصاد الوطني من وضعه المتدني وتشكيل حلقة وصل تنموية بين المغترب ووطنه عن طريق وزارة شئون المغتربين.